

الحرية والكرامة

(ردًا على سؤال نُشر على موقع **Philosophy Stack Exchange** بعنوان "بأي أساس يُمكن لدولة ديمقراطية حظر المواد الإباحية؟")

ملاحظة حول الترجمة

كُتِبَ هذا النص باللغتين الإيطالية والإنجليزية، وقمتُ بتحرير كلا النسختين بنفسِي: أضمن لكما أنهما تعكسان أفكارِي بدقة. أما بالنسبة للغات الأخرى، فقد استخدمتُ ترجمة جوجل، إذ لا تُتاح لي فرصة مراجعة الترجمات بشكل احترافي. أعتذر عن أي أخطاء أو عدم دقة بسيطة. إنها أداة فعّالة للغاية، ويمكن للقارئ الاعتماد عليها بشكل معقول؛ ومع ذلك، هناك احتمال ألا تكون بعض الفروق

الدقيقة في أفكاري قد وصلت بالكامل. مع ذلك، رأيت أنه من الأفضل تقديم نسخ غير مكتملة بدلًا من استبعاد القراء الذين قد يهتمون بهذه الأفكار بلغتهم الأم. شكرًا لاهتمامكم،
وقراءة ممتعة.

يعتمد سؤال ما إذا كان بإمكان دولة ديمقراطية حظر المواد الإباحية كليًا على معنى "الديمقراطية". إذا كانت الديمقراطية مجرد استبداد الأغلبية، فإن الإجابة ستكون تافهة: يمكن حظر المواد الإباحية لمجرد رغبة الأغلبية في ذلك، دون الحاجة إلى أي مبررات أو "أسس" أخرى. لكن الأغلبية ليست دائمًا عادلة أو حكيمة. يقدم التاريخ أمثلةً صادمة لقرارات جماعية أدت إلى أعمال ظلم جسيم. في نهاية المطاف، لم يكن ملكًا أو طاغية، بل إرادة الجماهير

هي التي طالبت بصلب يسوع. ولا شيء يُظهر أفضل من ذلك مدى خطورة "الفضيلة" الجماعية عندما تُسكت الفرد. من الواضح أنني لا أقصد مساواة دعاة التحريم أخلاقياً بالجماهير التي طالبت بصلبه، بل فقط إظهار نمط تاريخي متكرر: قابلية الجماهير للخطأ الأخلاقي. يمكن رؤية ديناميكيات مماثلة في حلقات مأساوية أخرى من التاريخ، حيث تُضحى السلطات، خوفاً من غضب الجماهير أو ذعرها، بالأفراد ليس من أجل العدالة، بل للحفاظ على شعبيتها، أو ببساطة لأنها تفتقر إلى القوة الأخلاقية لمقاومة ضغط الجماهير. إحدى هذه الحالات كانت تعذيب وإعدام حلاق ميلانو جيان جياكومو مورا، أثناء الطاعون، في محاكمة مدفوعة بالهستيريا الشعبية والحاجة إلى كبش فداء أكثر من الأدلة، كما وصفها أليساندرو مانزوني في كتابه "قصة الكولونا الشائنة". لم تكن السلطات، كما يكتب مانزوني، مدفوعة بالعقل، بل بالخوف من الفشل في تلبية

التوقعات العامة، مهما كانت متهورة، أو الظهور بمظهر الأقل ذكاءً إذا اكتشفت أشخاصاً أبرياء، أو تحويل صرخات الجماهير ضدها.

هذا تذكيرٌ واضحٌ بمدى قوة الضغط الجماهيري غير المؤسسي. ومن الأمثلة الأخرى التاريخ الطويل لمحاكمات السحرة، حيث أدى الخوف والجهل والضغط العام إلى قسوة لا تُوصف. في جميع هذه الحالات، لم تكن "إرادة الشعب" حكيمةً ولا عادلةً: فقد جاء استرضائها على حساب الحقيقة والكرامة وأرواح الأبرياء. علاوةً على ذلك، إذا أصرَّ أحدهم على الدفاع عن إرادة الأغلبية كمعيارٍ كافٍ للشرعية الأخلاقية، فعليه قبول النتيجة المنطقية التالية: سيصبح الحل النهائي مقبولاً، لأنه من تدبير نظامٍ وصل إلى السلطة عبر انتخاباتٍ ديمقراطية، بدعمٍ من الملايين. ومرة أخرى، هذا لا يعني، بالطبع، أن حظر المواد الإباحية يُقارن بالإبادة

الجماعية، بل يُظهر فقط خطأ اعتبار حكم الأغلبية معياراً أخلاقياً كافياً. فالديمقراطية ليست مجرد حكم الأغلبية: إنها إطارٌ من الإجراءات المصممة لحماية الأفراد من السلطة التعسفية، بما في ذلك السلطة التعسفية للأغلبية. بدون حدود أخلاقية وقانونية، يصبح شكلاً من أشكال الاستبداد مُتَجَسِّداً بشرعية ديمقراطية، شكلاً من أشكال السلطة الشمولية ذات الوجه الشعبي. قد يعترض البعض: إذا لم تكن الأغلبية هي التي تُقرر ما هو شرعي في الديمقراطية، فمن يفعل؟ هذا السؤال يُلامس جوهر المفارقة الديمقراطية. والجواب، في آنٍ واحد، بسيطٌ للغاية ومُعَقَّدٌ للغاية.

أولاً: من جهة، هناك حقيقةٌ واضحةٌ مفادها أن السلطة ملكٌ للأغلبية، لكن هذه السلطة ليست مُطلقة؛ بل مُقَيَّدةٌ بحدود. وهذا ليس موقفاً مُناهضاً للديمقراطية. أنا واثقٌ من أن أي قارئٍ عاقلٍ سيُوافق على أنه لا بد من وجود حدودٍ جوهرية

(أو عقائد، إن صح التعبير) تُطبَّق على جميع أشكال السلطة في المجتمع، حتى أكثرها شرعيةً (الحكومات، والقضاة، والشرطة، والآباء، إلخ).

ثانياً: من جهةٍ أخرى، يُعدُّ التحدي العملي المتمثل في تحديد هذه الحدود وتنظيمها أحدَ أصعب معضلات الفلسفة السياسية وأكثرها ديمومةً، وهي مُشكلةٌ تحدّت حتى أعظم العقول.

كتب ألكسيس دو توكفيل:

< أعتبر أن القول بأن للشعب، سياسيًا، الحق في أي شيء مبدأً بغضًا ومقيتًا؛ ومع ذلك، فقد أكدْتُ أن كل سلطة تنبع من إرادة الأغلبية. فهل أنا إذا في تناقض مع نفسي؟

بعد ما يقرب من قرنين من الزمان، ما زلنا لا نملك إجابة قاطعة على هذا السؤال الجوهرى: كيف نجعل الديمقراطية تعبيراً عن إرادة الأغلبية، وفي الوقت نفسه نحصنها ضد هشاشتها؟ وكما تُحذر آن أبلباوم:

< في ظل الظروف المناسبة، يمكن لأي مجتمع أن ينقلب على الديمقراطية. بل إن التاريخ يُثبت العكس، فجميع مجتمعاتنا ستفعل ذلك في النهاية.

هذه الملاحظة ليست تشاؤماً، بل واقعية. فالديمقراطيات لا تنهار فقط من خلال الانقلابات أو زعزعة الاستقرار الخارجى أو العدوان العسكرى. بل أحياناً، تُقوّض ببطء من قبل نفس الأشخاص الذين يدعون الدفاع عنها. الدرس واضح: يجب أن تكون الديمقراطية أكثر من مجرد تطبيق لتفضيلات الأغلبية لا بد من نظام يحمى الحرية.

من الواضح أنني لا أزعم أنني قادر على حلّ هذه المسائل
الفلسفية العميقة هنا. سأشير ببساطة إلى أنه إذا فهمت
الديمقراطية كنظام يحمي الحريات الفردية، لا مجرد فرض
رغبات الأغلبية، فإن حظر المواد الإباحية يتطلب تبريرًا
صارمًا. وكما حذر جون ستيوارت ميل:

< قد يرغب الناس في قمع فئة منهم، والاحتياطات اللازمة
ضد هذا لا تقل أهمية عن أي إساءة أخرى لاستخدام
السلطة.

هذه الكلمات تُجسّد جوهر قضيتنا تمامًا.

بعيدًا عن كونها اختراعًا حديثًا، تعود المواد الجنسية
الصريحة إلى أعماق العصور القديمة البعيدة، متخذة أشكالًا
مختلفة عبر العصور، لكنها تعكس دائمًا جانبًا خالدًا من
الرغبة الإنسانية، منتشرًا في كل مكان كغيره من أشكال

التعبير الثقافي كالموسيقى والرياضيات والفكاهة. وللفكاهة أهمية خاصة في هذا السياق: فكما هو الحال في المواد الإباحية، تكشف الكوميديا عن بُعد من الحرية الإنسانية يُزعزع أنظمة السيطرة. فكثيرًا ما كشفت عن عبث السلطة، أو تحدث المحرمات والعقائد، ولذلك غالبًا ما خضعت للرقابة أو الوصم أو الإسكات. يشترك الجنس والضحك في سرٍّ واحد: كلاهما يُذيب الخوف باللذة. ولهذا السبب تحديدًا، سعى أولئك الذين يحكمون بالخوف دائمًا إلى إسكاتهم. ومع ذلك، فهما يبقيان لأنهما يُعبران عن شيء بدائي لا يُقهر في الروح البشرية، شيء لم ينجح أي مرسوم أو عقيدة في محوه. بالطبع، ليست كل المواد الإباحية فناءً، وكذلك الموسيقى، وكل الكوميديا، وكل الأدب. الفكرة هي أن التعبير الشخصي، حتى عند استغلاله تجاريًا، يستحق الاحترام الأساسي نفسه الذي يحظى به أي شكل توافقي آخر من أشكال التعبير الذاتي. وكأي شكل آخر من أشكال

التعبير الإنساني، لا تتطلب الإباحية ولا الفكاهة مبرراً
لوجودهما. بل إن تحريمهما هو ما يتطلب تبريراً مُثبتاً. قال
جون ستيوارت ميل:

< إن الغرض الوحيد الذي يُمكن من أجله ممارسة السلطة
بحق على أي فرد في مجتمع متحضر، رغماً عنه، هو منع
إيذاء الآخرين. أما مصلحته الشخصية، سواء أكانت مادية أم
معنوية، فليست مبرراً كافياً.

وهذا ليس مجرد مسألة نظرية: بل هو أحد الركائز الأساسية
التي تُبنى عليها الديمقراطية الليبرالية الحقيقية. إذا قبلنا
هذا المبدأ، فإن عبء الإثبات يقع بالكامل على عاتق من
يسعون إلى فرض حظر، وليس على عاتق من يدافعون عن
الحرية الفردية. بعبارة أخرى، فإن المبدأ الأساسي للمجتمع
الحر هو أن الحرية الفردية لا تحتاج إلى تبرير. ومع ذلك،

تجدر الإشارة إلى أن الحد الفاصل بين الخيارات الفردية وتلك التي تؤثر على الآخرين ليس واضحًا دائمًا. في الواقع، يُثير هذا التمييز أحد أعمق التحديات وأكثرها ديمومة في الفلسفة السياسية.

لذا، فإن السؤال المحوري في الإطار الديمقراطي ليس "لماذا يُسمح بالمواد الإباحية؟"، بل، كما طُرح بحق، "هل هناك أي مبررات لحظرها؟". الإجابة المختصرة هي أنه في مجتمع حر، يجب أن يتمتع كل بالغ راضٍ بحرية التعبير عن ميوله الجنسية وفقًا لطبيعته ورغباته. وتقع مشاهدة المواد الإباحية أو إنتاجها ضمن هذا المبدأ تمامًا. فكما لا يُجبر أحد على مشاهدة رياضة أو ممارستها، لا يُجبر أحد على مشاهدة المواد الإباحية أو المشاركة فيها. لكن حظرها لأسباب أخلاقية يعني فرض رؤية للجنسانية على الجميع، ليست عالمية، بل مجرد منظور شخصي. بالطبع، المقارنة مع

الرياضة ليست دقيقة تمامًا، لأن المواد الإباحية قد تُزعج ليس فقط من لا يرغبون (البالغون غير المهتمين) أو من لا يجب عليهم (القاصرون) الوصول إليها، بل أيضًا من يستمتعون بها، ولكن فقط في أوقات وسياقات محددة من اختيارهم: حتى من يُقدّرون المواد الإباحية لا يرغبون في التعرض غير المرغوب فيه خارج الأوقات التي يسعون إليها بنشاط. وكما ورد في سفر الجامعة بحكمة: "لكل شيء وقت". لكن هذه ليست حجة ضد المواد الإباحية في حد ذاتها، بل هي مسألة تنظيم ووصول. من الواضح أنه يجب تشريعها بعناية فائقة.

يمكننا الآن دراسة الاعتراضات الرئيسية وتحليلها نقديًا، فهذه، كما رأينا، هي الطريقة الوحيدة المجدية للإجابة على السؤال.

1) هل المواد الإباحية خطيرة؟

من الانتقادات المتكررة أن المواد الإباحية خطيرة، سواء على من ينتجها أو على من يستهلكها.

1.1) هل هي خطيرة على من ينتجها؟

دعوني أكون واضحًا تمامًا: نظرًا لاتساع صناعة الترفيه للبالغين، من غير الواقعي الاعتقاد بعدم وجود مشاكل خطيرة. بعض هذه القضايا جنائية بلا شك، بما في ذلك الضغط النفسي، والتلاعب العاطفي، وظروف العمل غير الأخلاقية. لهذا السبب، فإن التقليل من خطورة هذه الانتهاكات المحتملة بالقول إن الممثلين كان لديهم دائمًا خيار الرفض، ليس مجرد سطحية، بل هو أمر خطير لا يمكن لأي نقاش جاد حول هذه القضايا أن يعتمد على مثل هذه التبسيطات المفرطة. هذه ليست وجهة نظري، ولا أنوي

الدفاع عنها هنا. الانتهاكات لا تستحق الإدانة الأخلاقية
فحسب، بل تستحق أيضًا الملاحقة القانونية بكل حزم. في
السياق التجاري، تختلف ديناميكيات العلاقات الجنسية
الخاصة. إذا كانت البيئة غير صحية، فقد يشعر الممثل
بالضغط لعدم قول "ليس هذا" أو "ليس اليوم"، لمجرد أنه
في بيئة مدفوعة الأجر ومنظمة ومثقلة بالتوقعات. كلا
الحالتين تثيران مخاوف أخلاقية بالغة. الحالة الأولى
إشكالية لأسباب واضحة تمامًا: يجب أن تكون الموافقة
محددة، وليست عامة فحسب. لكن الثاني (الشعور بعدم
القدرة على قول "ليس اليوم" لا يقل أهمية. من المنطقي
افتراض أن حتى أكثر الأفراد حيوية وثقةً بالنفس يمرون
بلحظات، وأحيانًا فترات طويلة، تخبو فيها الرغبة. وهذا أيضًا
يستحق الاحترام. للرغبة مواسمها، والحرية تعني احترام
ليس فقط اللحظات التي تشتعل فيها بل أيضًا تلك التي
تخبو فيها أو تنسحب بهدوء. إن الحق في عدم الشعور

بالرغبة ليس عيبًا: إنه جانب من جوانب إنسانيتنا، ويجب ألا يمحوه إيقاع الإنتاج أو توقعات الآخرين. هذا يجعل الوضع أكثر حساسية من الجنس العادي، وصحيح أن السياقات التجارية قد تكون أكثر عرضة لمثل هذه المخاطر. لكن من الضروري أيضًا ملاحظة أن هذه الديناميكيات نفسها يمكن أن تحدث، للأسف، في سياقات خاصة غير صحية، وبشدة أكبر بكثير من الإباحية الاحترافية، حيث حتى السلوك غير الأخلاقي محدود بطبيعة الفعل العلنية. كما هو الحال في بيئات العمل الأخرى التي يحتمل أن تكون خطيرة، تعتمد السلامة الحقيقية على التشريعات السليمة، وعلى ذكاء القائمين على العملية وتعاطفهم ووعيهم الأخلاقي، وعلى عقود مكتوبة بدقة.

يجب أن يظل التعبير الجنسي، كسائر أشكال الألفة الإنسانية، حرًا دائمًا، غير مُستحق لا ينبغي لأحد، تحت أي

ظرف من الظروف، أن يشعر بأنه مُلزم أخلاقياً بتقديم جسده. إن تحويل الرغبة إلى واجب هو إطفاء لروحها. بالطبع، اختيار العطاء، حتى بدون رغبة، قد يكون فعلاً من أفعال المودة أو الكرم (مع أنه أمرٌ مشكوك فيه من الناحية الإنسانية؛ وماذا يحدث إذا مارس كلا الشريكين الحب فقط لإرضاء الآخر؟ النتيجة، ومن المفارقات، هي أن أحداً لن يرضى). ولكن يجب أن يبقى دائماً خياراً، وليس توقعاً. إن الانفتاح الذهني على المتعة، عندما يكون أصيلاً وحرّاً، يُمكنه بالتأكيد أن يُثري الألفة، ولكن لا يجب الخلط بينه وبين الالتزام. هناك فرق أخلاقي جوهري بين التزام مهني يُمكن التراجع عنه دون خجل، وتوقع أخلاقي يُحوّل الرفض إلى شعور بالذنب. في نماذج الزواج الأبوية، غالباً ما يجعلك قول "لا" "أنانياً". بالطبع، هذا لا يعني المساواة بين المجالين. ولكن لنكن صادقين، يجب أن نعتزف بأن الإكراه العاطفي والتوقعات الأخلاقية يمكن أن تعمل بشكل أكثر

خبثًا في العلاقات الخاصة منها في السياقات المهنية المنظمة. يكمن الفرق في العواقب الأخلاقية لرفض الفعل. في السياقات المهنية السليمة، يمكن للمؤدية الانسحاب في أي لحظة دون أن يُنظر إليها على أنها ناقصة أخلاقيًا. قد تكون هناك عواقب مادية، لكن لا أحد يشكك في كرامتها. "رفضها" لا يلطخ قيمتها. ولا ينبغي لخيالاتها، إذا عبّرت عنها بحرية، أن تلطخها بالعار. حرية حجب الجسد وحرية الكشف عن الرغبات وجهان لنفس الكرامة. في زواج مسموم، يتشكل بالواجب والتوقعات، يمكن أن يُقابل نفس "الرفض" بالذنب أو الضغط العاطفي أو خيبة الأمل الصامتة. التكلفة ليست مالية، بل هي علاقة: قد تُسحب المودة أو التقدير أو السلام. الإنسان ليس خدمة. تنتهي الحرية حيث يفترض توفرها، وحيث تنتهي الحرية تنتهي الكرامة.

بالتأكيد، قد يجادل البعض بأن مجرد وجود جرائم خطيرة يكفي لتبرير حظر تام. وقد يزعمون أن أي شخص نزيه وواعٍ بما يكفي ليُقرّ بالواضح (أنه من غير المعقول الاعتقاد بأن ظاهرة عالمية بهذا الحجم لم تمسها قضايا خطيرة) يجب أن ينحاز إما إلى أشدّ المحظورات تطرفًا، أو يُتهم بقلة ذوق فظيعة. لكن هذا النوع من التفكير يُختزل كل واقع مُعقّد إلى منطق ثنائي. وكما سأناقش لاحقًا، هناك حقيقتان على الأقل يجب ألا ننساهما أبدًا:

أولًا، أن الجرائم البالغة الخطورة، للأسف، موجودة في كل مجال إنساني، حتى في تلك التي تُعتبر أنبل. إن التوتر بين الموافقة الرسمية والحرية الحقيقية غير المقيدة ليس مشكلةً خاصة بالمواد الإباحية: فقد تنشأ في مجالات عديدة، بما في ذلك الزواج، حيث قد يؤثر الضغط العاطفي أو التوقعات الاجتماعية أو التبعية المالية تأثيرًا عميقًا على

خيارات الشخص. ومع ذلك، فإننا لا نحظر الزواج بسبب حالاته المرضية. نحن نُدرك أهميته، ونعمل على حماية الضعفاء فيه. ويجب أن ينطبق المنطق نفسه هنا. ثانيًا، إن احتمالية نشوء مشاكل خطيرة لا تبرر حظر شيء يُمثل، بالنسبة للكثيرين، ليس فقط شكلًا من أشكال التعبير أو الجمال، بل بُعدًا شخصيًا وحيويًا عميقًا من أبعاد الحياة، تمامًا كما هو الحال مع الإيمان بالنسبة للمؤمن. في كلتا الحالتين، نتعامل مع عوالم عميقة من المعنى لا يمكن الحكم عليها من الخارج. وكما لا نطالب بتوافق الإيمان مع المعايير الجماعية ليكون شرعيًا، فلا ينبغي لنا أن نطالب التعبير الجنسي بذلك أيضًا.

إن الحظر، بعيدًا عن حل المشاكل التي نوقشت أعلاه، يُولّد مشاكل أخرى، لا تقل خطورة، بدءًا من حرمان أولئك الذين يُمثل لهم الإظهار حاجة وجودية عميقة. إن القضاء

على المشاكل بتدمير السياق الذي يحيط بها بالكامل أشبه بمحاولة "علاج" السرطان بقتل المريض؛ أو كرفض تناول الطعام أو ارتداء الملابس أو استخدام الهاتف لتجنب أي خطر لدعم الممارسات غير الأخلاقية. بدلًا من ذلك، يجب أن نؤمن بإمكانية إزالة الشر مع الحفاظ على ما هو خير وحر وجدير بالوجود. في مثل هذه الحالات تحديدًا، يصبح التمييز ضروريًا.

مع وجوب إدانة الجرائم وملاحقة مرتكبيها بكل حزم، إلا أن ذلك لا يبرر حظر المواد الإباحية. يُظهر التاريخ أن الحظر التام لا يقضي على الطلب، بل يدفعه إلى الخفاء، في أسواق يصعب فيها كشف الإساءة ومنعها والمعاقبة عليها لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن المواد الإباحية استثناء. بالطبع، هذا لا يعني أن التنظيم هو الحل الأمثل دائمًا. بعض الأسواق تستحق الحظر (مثل الاتجار بالبشر، واستغلال

الأطفال، والمخدرات القوية) لأن الضرر الذي تسببه متأصل ولا يمكن القضاء عليه أو تخفيفه من خلال الرقابة. ومع ذلك، ليس هذا هو الحال بالنسبة للمواد الإباحية: فعلى عكس الأسواق الضارة بطبيعتها، يمكن أن تعمل بأمان في ظل لوائح سليمة، تضمن ظروف عمل عادلة، وموافقة مستنيرة، وفحوصات صحية إلزامية لا تضمن الشرعية الكمال، لكنها تسمح بالشفافية والمراقبة. يمكن للقطاع الذي يعمل في العلن أن يتطور ويتحسن ويلتزم بالمعايير الأخلاقية. في السنوات الأخيرة، ازداد الاهتمام بهذه القضايا بشكل ملحوظ. وإذا كان هذا لا يزال غير كافٍ، فبدلاً من الانخراط في حملات تحريرية، سيكون من الأكثر فائدة أن يدفع النشاط من أجل شهادات أخلاقية أكثر صرامة، دون إنكار حرية أولئك الذين يختارون أن يكونوا جزءاً منها.

المخاوف بشأن الجرائم مفهومة ومشروعة. ومع ذلك، فإن القول بأنه يجب حظر المواد الإباحية لهذا السبب سيكون سخيفًا مثل القول بأنه يجب إلغاء الكنيسة بسبب وجود أفراد مسيئين داخلها (وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجرائم أخطر بكثير من أي شيء قد يحدث في المواد الإباحية المهنية، لأسباب أفضل عدم تسميتها حتى، على الرغم من أنها معروفة للجميع). من الواضح أن هذا سيكون ردًا غير معقول وغير مبرر. إن الحفاظ على شيء يحمل قيمة عميقة لكثير من الناس، مع المطالبة برقابة أخلاقية قوية، ليس خيانة لألم الضحايا، وليس إنكارًا، بل تمييز: القدرة على فصل ما يجب إدانته عما لا يزال يستحق الوجود. وينطبق الأمر نفسه على الأسرة، التي يُقال إنها أقدس مؤسسة في المجتمع البشري، ومهد الحب والرعاية. ومع ذلك، عندما تُصبح الأسرة سامة، فقد تكون أيضًا مسرحًا لأشد أنواع الإيذاء العاطفي والجسدي تدميرًا. هل يجب علينا

إلغاء الأسرة لهذا السبب؟ بالطبع لا. لأننا نُدرك أن قيمتها، بالنسبة لملايين الأرواح، لا تزال هائلة، وأن حل الألم ليس الدمار، بل العدالة. نحن لا نُدمر ما هو ذو معنى وجمال لمعاقبة من خانوه. نحن نسعى جاهدين للشفاء، والحماية، والحفاظ على ما لا يزال يستحق الوجود.

باتباع المنطق الذي يُلغي لا يُصلح، ويُبسّط لا يُفهم، علينا حظر العمل والرياضة والموسيقى والتعليم والسياحة والألعاب والتطوع، أو أي نشاط أو مؤسسة إنسانية تقريبًا، لأن الجرائم قد تقع في أي سياق. حتى الأعمال الخيرية، وهي من أنبل أنشطة البشرية، تورطت في فضائح خطيرة. لنأخذ فضيحة أوكسفام في هايتي، حيث أساء بعض العاملين في المجال الإنساني سلطتهم لاستغلال النساء المستضعفات. هل يجب علينا حظر الأعمال الخيرية لهذا السبب؟ كلا، بالطبع لا. المشكلة ليست في الأعمال

الخيرية نفسها، بل في الأفراد الذين يستغلون الضعفاء داخلها.

وينطبق المنطق نفسه على المواد الإباحية: فالحاجة إلى لوائح واضحة في هذه الصناعة ليست سببًا للحظر، بل هي وسيلة لضمان حماية المتورطين، كما هو الحال في أي مجال آخر. علاوة على ذلك، وكما أن حجم الظاهرة يجعل من غير المعقول الاعتقاد بأن الإساءة لا تحدث أبدًا، فلا يوجد أيضًا ما يدعو إلى افتراض أن سوء السلوك أكثر انتشارًا في هذه الصناعة منه في أماكن العمل التقليدية، حيث تحدث أشكال مختلفة من الإساءة، غالبًا خلف أبواب مغلقة وبعيدًا عن الرقابة العامة، بطرق تظل خفية تحديدًا لأن تلك البيئات تُعتبر محترمة وغير مثيرة للجدل.

في هذه اللحظة بالذات، يعمل آلاف الأشخاص في مواقع البناء دون إجراءات سلامة مناسبة، وهو واقع يؤدي إلى آلاف الوفيات سنويًا. ومع ذلك، لا ندعو إلى حظر البناء، لأننا ندرك قيمته الاجتماعية وإمكانية تحسين السلامة من خلال التنظيم. لماذا تُعامل المواد الإباحية، حيث تكون المخاطر غير قابلة للمقارنة، كما لو كانت أكثر خطورة؟

بعض الأضرار غير مُدرجة في القانون. ليست كل الجروح جرائم، لكنها جروح مع ذلك. لذا فهي مهمة. هل توجد بيئات سامة داخل المواد الإباحية؟ الإجابة، في مكان ما، هي دائمًا نعم لا يمكن لأي مجال بشري بهذا الحجم أن يخلو تمامًا من مثل هذه المشاكل. لكن هذا ليس سببًا لإدانة عالم التعبير الجنسي بأكمله. هل هناك خطر من أن يستخدم البعض المواد الإباحية ليس لاستكشاف الرغبة، بل لإخمادها؟ نعم، بالطبع هناك خطر. فالعالم مليء بأناس

يؤذون ما لا يفهمونه. انتبه جيدًا لا يتعلق الأمر بمدى
صراحة المشهد، أو مدى شدة الخيال. عندما تختار المرأة
التعبير عن رغباتها العميقة بحرية، حتى أكثرها جرأة
ووحشية، فإن المهم هو أن تكون رغباتها خاصة بها، وليست
مجبرة. وهذه الحرية تشمل كل شيء: الحق في اعتناق
ميولها الجنسية بجرأة، أو رفضها تمامًا. كلا الخيارين (وكل
ما بينهما) مشروع. حريتها، وتقرير مصيرها في اختيار ما إذا
كانت ستعيش حياتها الجنسية وكيف، وسعادتها: هذه هي
ما يصنع الفارق. (وهذه الحقيقة تتجاوز بكثير الإباحية). في
النهاية، كما لا نُجرّم الزواج لأن البعض يُحوّله إلى شيء
سام (دون ارتكاب جريمة من الناحية الفنية)، لا ينبغي لنا
أن نُجرّم الإباحية لأن البعض يُسيء استخدامها، أو لأنهم
يقلّلونها إلى مجرد آلة لكسب المال، فيحوّلون ما يُمكن أن
يُكرّم أعماق ذات الإنسان إلى شيء أجوف، بلا روح، مُجرّد
من المعنى، أعمى عن الجمال الذي كان ينبغي أن يُظهره.

من ناحية أخرى، فإن وجود سوء سلوك خطير، وهو أمر لا مفر منه إحصائيًا في أي مسعى بشري كبير، لا ينفي حقيقة التجارب الإيجابية ذات المعنى العميق: يتحدث العديد من الأشخاص في هذه الصناعة بصراحة عن إنجازهم الشخصي، حتى بعد مغادرة المجال، عندما تكون أي مصلحة مالية ضئيلة أو معدومة. وكما هو الحال مع سائقي الفورمولا 1، قد يغادرون ليس بدافع الندم، ولكن ببساطة لأنهم شعروا أن الوقت قد حان لبدء فصل جديد في الحياة، ربما متأثرين بمخاوف عائلية أو أسباب شخصية أخرى. هذه الشهادات الإيجابية هي حقائق لا يمكن تجاهلها. قد يرفض البعض هذا الرأي الساذج أو "الرومانسي" تجاه المواد الإباحية، لكن السذاجة الحقيقية هي افتراض إمكانية اختزال الرغبات والدوافع والطموحات البشرية في سردية واحدة مبسطة. إن فكرة أن أي امرأة تتحدث بإيجابية عن تجربتها

في المواد الإباحية تفعل ذلك لمجرد الربح المالي هي ادعاء لا يقبل النقض. وكما أوضح كارل بوبر، فإن النظرية التي لا يمكن اختبارها تجريبيًا لا تكون صحيحة علميًا. فإذا رُفضت كل شهادة إيجابية تلقائيًا لتأثرها بالمصلحة المالية، فلن تكون هناك ملاحظة ممكنة لدحض هذه النظرية. هذا لا يعني أنه يجب قبول كل بيان دون تمحيص، لكن رفض جميع الشهادات الإيجابية مسبقًا، من حيث المبدأ، هو بمثابة تبني موقف عقائدي بدلًا من موقف عقلاني. والعقائد، وليس العقل، هي العدو الحقيقي للفهم.

بالعودة إلى مسألة المخاطرة، تجدر الإشارة إلى أن العديد من الأنشطة المقبولة اجتماعيًا تنطوي على مخاطر أكبر بكثير من المواد الإباحية، مثل سباقات السيارات، وتسلق الجبال الشاق، أو الاستكشاف العلمي في بيئات قاتلة كالبراكين والكهوف. هذه الأنشطة محفوفة بالمخاطر، ومع

ذلك لا يدعو المجتمع إلى إلغائها، لأن الخطر طوعي ومدرّوس. يجد كل شخص معناه بطرق مختلفة: ما قد يبدو للبعض متهوراً أو سخيّاً، قد يكون للآخرين حياةً تُعاش على أكمل وجه. لذا، غالباً ما تبدو معارضة المواد الإباحية أقل اهتماماً بالضرر الواضح وأكثر تجذراً في عدم الارتياح الثقافي للتعبير الجنسي. في مجتمع حر، لا يوجد مبرر لحظر النشاط الجنسي بالتراضي بين البالغين لمجرد أن البعض يراه محفوفاً بالمخاطر أو غير حكيم. على المهتمين حقاً تقديم الحجج، لا فرض القيود.

1.2) هل تُشكل خطراً على من يشاهدها؟

تفترض إحدى الحجج الشائعة أن المواد الإباحية قد يكون لها تأثير على الصحة النفسية. على الرغم من أن المواد الإباحية قد تُخلف آثاراً سلبية، لا سيما على الأفراد ذوي

الهشاشة النفسية، إلا أنني أتساءل كثيرًا عما إذا كانت السلوكيات العدوانية والوقحة والمحبطة الشائعة في المجتمع، وإن كانت جزئية على الأقل، نابعة من الكبت الجنسي. مع أنني لا أدعي الخبرة في علم النفس، إلا أن السؤال الفلسفي المشروع هو ما إذا كانت الحاجات الجنسية غير المُشبعة، عند إطالة أمدِها، قد تُسهم في اختلال التوازن العاطفي لا أهدف هنا إلى الوصول إلى استنتاج قاطع، بل إلى تسليط الضوء على تباين فلسفي: فنحن نُمعن النظر في الضرر المُحتمل للمواد الإباحية، بينما نادرًا ما نُراعي العواقب النفسية المُحتملة لغيابها في سياقات مُعينة، خاصةً عندما يكون هذا الغياب مدفوعًا بالخجل أو الشعور بالذنب المُستتر.

ومع ذلك، وخلافًا للادعاءات المثيرة للقلق بشأن المواد الإباحية، أُقر بأن وجهة نظري هي فرضية وليست يقينًا. كما تجدر الإشارة إلى أن نيتي ليست انتقاد الامتناع عن ممارسة الجنس في حد ذاته، فهو خيار مشروع وشخصي، وقد لا يُسفر، بالنسبة للعديد من الأفراد، عن أي عواقب سلبية على الإطلاق. ما أقصده ببساطة هو أن البدائل العملية محدودة لمن لا يرتبطون بعلاقة ويرفضون الدعارة، والذين لا يُعدّ الجنس العرضي خيارًا مرغوبًا أو متاحًا لهم.

في مثل هذه الحالات، ينحصر الخيار بين شكل من أشكال التحفيز الذاتي، والذي قد يشمل المواد الإباحية، أو الامتناع عن ممارسة الجنس. هذا لا يعني أن المواد الإباحية تُشبع الحاجة إلى الحميمية: فهي لا تفعل ذلك. ولكن في ظروف معينة، قد تعمل كصمام أمان: وسيلة لتفريغ التوتر المتراكم والحفاظ على توازن داخلي عملي، وتجنب الضغط النفسي الذي قد يؤدي الكبت إليه إلى الضيق. هذا ليس مثالياً؛ إنه

ببساطة واقع بشري. إذا أردنا مناقشة الأضرار المحتملة،
فعلينا أن نوازنها بإنصاف، بدلًا من افتراض أن الامتناع عن
ممارسة الجنس محايد بطبيعته بينما المواد الإباحية ضارة
بطبيعتها، ويجدر بنا أن نتساءل عما إذا كانت المخاطر
المنسوبة إلى المواد الإباحية تفوق حقًا تلك المرتبطة
بالامتناع المطول أو القسري. فيما يتعلق تحديدًا بمسألة
التصور المشوه للجنسانية، لا أنكر أن المواد الإباحية قد
تُسبب آثارًا سلبية لبعض الأفراد، وخاصةً أولئك الذين يعانون
من صعوبات في التفكير النقدي، كتكوين توقعات غير
واقعية، ولكن هذا ليس أمرًا خاصًا بالإباحية، فلننظر إلى
عبادة الكمال في وسائل التواصل الاجتماعي أو الصور
المثالية في الأفلام والمسلسلات السائدة. ما نعرفه يقينًا هو
أن وسائل التواصل الاجتماعي تُسبب الإدمان وتُروج لرؤى
مشوهة للواقع. لنأخذ انتشار نظريات المؤامرة مثل

الكيمتريلز، والحركات المناهضة للتطعيم، ونظرية الأرض المسطحة، أو رفض نظرية التطور.

في حين أن هناك بالفعل حركات تدعو إلى تنظيم أكثر صرامة لوسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن قلة منها تقترح حظرًا صريحًا. بدلًا من ذلك، ينصبّ التركيز على زيادة الوعي، وتعزيز المسؤولية، وضمان الاستخدام المناسب. وبطبيعة الحال، وكما هو الحال مع الكحول وغيره من المحتويات الموجهة للبالغين، يجب أن تبقى المواد الإباحية متاحة فقط للبالغين. أما ضمان عدم وصول القاصرين إليها فهو مسألة منفصلة، تتعلق بالتنظيم، وليس بالحظر على الجميع.

هل يُصاب بعض الأفراد بإدمانٍ على المواد الإباحية؟ بالتأكيد، كما يُظهر العلم، يُمكن أن يحدث هذا مع أشكالٍ

أخرى من الترفيه، بما في ذلك التلفزيون وألعاب الفيديو، وحتى الأنشطة الصحية كالدراسة والتغذية والرياضة. العلم مُهمٌ للفهم، لا لتبرير النضالات الأخلاقية. على من يُعانون من سلوكياتٍ قهريةٍ طلب المساعدة من خلال الطب والعلاج. إنهم يستحقون الرعاية والدعم والاحترام، لا دولةً تُعاقب الآخرين باسم معاناتهم. هذا ليس عادلاً ولا مُحترماً لهم ولا للآخرين. نادراً ما أشرب البيرة، وزوجتي تُراهن بيوروين في اليانصيب كل جمعة. هل يجب حظر كليهما لأن بعض الناس يُعانون من إدمان الكحول أو القمار؟ لماذا لا نتمتع بحرية الاستمتاع بـ"رذائل" غير ضارةٍ أساساً بسلام؟ المسألة ليست في المواد الإباحية، أو وسائل التواصل الاجتماعي، أو القمار، أو استخدام الهواتف الذكية، أو التسوق، أو الكحول في حد ذاتها، بل في السياق الذي تُمارس فيه. قد يعترض البعض بشكل تلاعبي بالاحتكام إلى سلطة منظمة الصحة العالمية، لكن هذا تحريف. منظمة

الصحة العالمية لا تدعو إلى حظر المواد الإباحية. بل تتركز اهتماماتها على حماية الفئات الضعيفة (وخاصة القاصرين، الذين يجب منعهم تمامًا من الوصول إليها)، وليس على حظر التعبير الجنسي للبالغين. كما تثير مخاوف بشأن الإفراط في استخدام الشاشات دون الدعوة إلى حظر أدوات، رغم مخاطرها، لا تزال قيّمة للغاية، مثل الهواتف الذكية.

ختامًا، مع أنه لا يمكن إنكار الآثار السلبية للمواد الإباحية، فإن تصويرها على أنها آفة اجتماعية هو مبالغة فادحة تُشوّه الواقع. بالنسبة لمعظم الناس، وفي الظروف العادية، تُعدّ هذه المواد شكلاً ترفيهياً غير ضار. هذا لا يعني أنها غير ضارة للجميع، ولكن، كغيرها من أنواع الترفيه للبالغين، يمكن للغالبية العظمى الاستمتاع بها بمسؤولية ودون عواقب وخيمة. بدلاً من إثارة الذعر الأخلاقي، فإن النهج

الأكثر عقلانية هو التركيز على الاستهلاك المسؤول، تمامًا
كما نفعل مع الصناعات الأخرى الموجهة للبالغين.

(2) هل سيتمنع إلغاء المواد الإباحية النشر غير المشروع للمواد الحميمة؟

إحدى الحجج المؤيدة لحظر المواد الإباحية هي أنها تُسهم
في النشر غير المصرح به للمحتوى الجنسي الخاص. هذه
قضية مُقلقة للغاية تستحق ليس فقط اهتمامنا، بل أيضًا
تعاطفنا وتضامننا الراسخ مع الضحايا. العار يقع بالكامل
على عاتق من ينتهكون ثقتهم، أو يستغلونها، وليس عليهم.
ليسوا وحدهم، فهناك من يقف بجانبهم. لهم، أقول: إذا كان
اليوم لا يُطاق، فاصبروا. أنتم أكثر من هذا الألم. أنتم
تستحقون الحب والاحترام والعدالة. أنتم لا تُعرّفون بما فعل
بكم. مع ذلك، فإن فكرة إمكانية حل هذه المشكلة بحظر

المواد الإباحية القانونية (مما يُقيد حرية من يجدون التعبير الجنسي والاستعراض مُرضيًا) فكرة خاطئة لأسباب متعددة (مع أن الرجال قد يكونون ضحايا أيضًا، إلا أن الوصمة والعواقب غالبًا ما تكون أشد وطأة على النساء: ولتوضيح الأمر، سأشير إلى حالة المرأة فيما يلي). لنتخيل أنه في دولة قمعية، وبالتالي مناهضة للإباحية (فاشية، شيوعية، ثيوقراطية، إلخ)، تُبلغ امرأة عن مشاركة فيديو حميمي لها دون موافقتها: هل ستحظى بالحماية أم ستُعَرَّض نفسها للاضطهاد بتهمة "أفعال غير أخلاقية"؟ في الدول التي تُطبّق لوائح، توجد أدوات قانونية للإبلاغ عن التوزيع غير القانوني للفيديوهات ومعاقبة مرتكبيه. أما في الدول التي تُطبّق قوانين حظر الإباحية، فقد يواجه الضحايا عواقب في طلب العدالة، إذ يُمكن وصم مُناقشة المحتوى الجنسي نفسه أو حتى تجريمه، مما قد يُثنيهم عن الإبلاغ عن الانتهاكات.

قد يُجادل البعض بأن هذه المشكلة أقل انتشارًا في الدول التي تُحظر فيها الإباحية، لأنه نظريًا، لن تكون هناك مقاطع فيديو حميمية تُنشر دون موافقة. ومع ذلك، فإن هذه الحجة واهية للغاية لسببين على الأقل.

الأول هو أنه حتى في البلدان التي تُقنن فيها المواد الإباحية وتنتشر على نطاق واسع، يُعدّ توزيع أو البحث عن مواد حميمة غير رضائية جريمة خطيرة للغاية، تُعاقب عليها قوانين خاصة تهدف إلى حماية الضحايا ومقاضاة الجناة بموجب القانون الجنائي. إن تعزيز هذه الحماية وضمن إنفاذها قضية نبيلة تستحق الدعم المستمر.

ثانيًا، حتى لو افترضنا، على نحو عبثي، أن انتشار الفيديوهات الحميمة في الدول التي تُحظرها أقل سهولة، فلن يُغير ذلك شيئًا: فانخفاض معدل الانتشار لا يُجدي نفعًا

إذا كان الثمن هو إسكات الضحية أو تجريم حياتها الجنسية. علاوةً على ذلك، فإن الضرر الأشد خطورةً الناجم عن الانتشار غير المشروع لا يحدث بالضرورة على نطاق واسع، بل قد يحدث بين المعارف، مُسببًا معاناةً عميقةً وغير عادلة، بغض النظر عن كمية المواد الإباحية المتاحة. وقد يكون هذا الألم أشد وطأةً في السياقات التي تُوصم فيها الحياة الجنسية بوصمةٍ مُشينة: ففي البلدان التي يُحظر فيها الجنس وتُحظر فيها المواد الإباحية تحديدًا، يكون خطر الانتقام من الضحية أعلى، ليس فقط لأنها تُكشف رغماً عنها، بل لأنها تُوصم أيضًا بأنها مُذنبةٌ بارتكاب فعلٍ يُعتبر غير مقبول اجتماعيًا. في هذه السياقات، لا تملك الضحية سبيلًا للدفاع عن نفسها، بينما يظل من ينشرون الفيديو دون عقاب، أو حتى يجدون الدعم في النفاق الاجتماعي الذي يُدين النساء أكثر من الرجال.

(3) هل تُعتبر المواد الإباحية مُهينة؟

يستند هذا النقد إلى افتراضٍ مشكوكٍ فيه للغاية: من يُقرر ما هو "مهين" ولمن؟ لا أقصد هنا إضفاء طابع نسبي على جميع القيم، بل أودّ التأكيد على نقطةٍ أخلاقيةٍ جوهرية: عندما يُبدي شخصٌ بالغٌ موافقةً مشروعةً ومستنيرةً على تعبيرٍ جنسي، دون أن يشعر بالخجل أو الأذى منه، يجب أن نسأل أنفسنا: هل وصفه بأنه "مهين" هو انعكاسٌ للفعل نفسه، أم لحكمٍ أخلاقيٍّ خارجيٍّ يُسقط عليه؟

في وقتٍ من الأوقات، حُكم حتى "مدام بوفاري" لفلوبير بتهمة الفحش. ولفترةٍ طويلة، اعتُبرت حتى لوحات مايكل أنجلو الجدارية في كنيسة سيستين فاضحةً بسبب عُريها. لطالما كان ما يُعتبر "مهيناً" مسألةً تتعلق بالإدراك الثقافي أكثر منه حقيقةً موضوعية. ولطالما اعتُبر المسرحُ أيضاً

مُشينًا، بطريقةٍ يصعب تخيلها اليوم. ينطبق الأمر نفسه على العمل: ففي العديد من المجتمعات القديمة، كان ما نعتبره اليوم مسعىً نبيلًا وكريمًا يُنظر إليه سابقًا على أنه أمرٌ يدعو للخلل. في الفصل الرابع من رواية "المخطوبون"، يروي أليساندرو مانزوني قصة تاجر، بعد أن كبر في السن، شعر بالخلل "من كل ذلك الوقت الذي قضاه في فعل شيء ما في هذا العالم"، ويلاحظ بذكائه المعهود وفكاهته الرقيقة أن "البيع ليس أكثر سخافة من الشراء"، مُبرزًا مدى سخافة اعتبار نشاط ضروري للمجتمع مُهينًا.

3.1) مُهين لمن؟

إن وصف شيء يمارسه شخص بالغ طواعيةً بأنه "مهين" هو مجرد إسقاط خارجي لمشاعر شخصية، وليس حقيقة موضوعية. أعترف: أنا شخصيًا أجد العديد من برامج الواقع

مُهينة، سواءً لكرامة أو ذكاء المشاركين فيها، لكنني أدرك أن هذا مسألة ذوق، وليس شأنًا قانونيًا. يستمتع بها الآخرون، وهذا يكفي. بالتأكيد، نتفق جميعًا على أن حظر مثل هذه البرامج قانونيًا يُعدّ انتهاكًا واضحًا للحرية الشخصية.

وإذا كان الادعاء بأن المواد الإباحية مُهينة للمشاهد، فما الذي يجعل مشاهدة الجنس أكثر إهانة من مشاهدة الرياضة أو الأفلام أو الأفلام الوثائقية؟

قد يجادل البعض بأن إنتاج المواد الإباحية مُهين. لكن إذا اختبر الشخص شيئًا إيجابيًا ومُرضيًا، فلا داعي لانتقاده لمجرد أنه لا يتوافق مع الأعراف الاجتماعية التقليدية. قد تشمل المواد الإباحية أحاديث بذيئة أو ديناميكيات كالاستكشاف التوافقي والممتع للسيطرة والاستسلام. لكن هذه تحدث في فضاء مُحدد بالموافقة المتبادلة والاستقلالية

الشخصية، وهو ما يُميزها جوهريًا عن الإكراه لا علاقة لها بالقمع الذي يُثير عقل المُغتصب المريض. الفرق الجوهري هو الموافقة: ما يجعل الديناميكية الجنسية مُثيرة هو *بالضبط* كونها اختيارًا حرًا ومُستمتعًا به من قِبل الطرفين، لا شيء أبعد من أي نوع من أنواع الإساءة. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن بعض الأفراد يجدون إشباعًا عميقًا في ديناميكيات الهيمنة والخضوع التوافقية، لا القائمة على العنف أو المعاناة، بل على الثقة والاستسلام النفسي والمتعة المُشتركة لاستكشاف أدوار السيطرة والضعف. وهذا أيضًا شكل صحيح وذو معنى من أشكال التعبير الجنسي، طالما أنه مُختار بحرية ومُستمتع به بشكل مُتبادل. لكي تكون هذه الديناميكيات سليمة أخلاقياً، يجب أن تركز على انسجام عاطفي عميق، وأن تُختار لأنها تتوافق مع الحقيقة الباطنية للمشاركين. إن وصف هذه التجارب بأنها "مهينة" يتجاهل تنوع التوجه الجنسي البشري، ويخاطر

بإسقاط انزعاج الفرد الشخصي على الآخرين. هذا التنوع لا يشمل التعبير الجريء فحسب، بل يشمل الصمت أيضاً. بعض الناس يُعبرون عن استقلاليتهم بالتوجه نحو الجنس؛ والبعض الآخر بالابتعاد عنه لا يوجد شكل من أشكال الحرية أكثر شرعية من غيره. الامتناع ليس قمعاً، وعدم الاهتمام ليس فشلاً. حرية الموافقة لا تعني شيئاً دون حرية مساوية لرفضها، ليس للحظة واحدة، بل ربما لحياة بأكملها. علاوة على ذلك، لا تشمل المواد الإباحية بالضرورة ديناميكيات جريئة. إنها تغطي طيفاً واسعاً من التعبيرات، تتراوح من أكثر أشكال الإثارة الجنسية رقّةً ورومانسية إلى العروض الأكثر صراحة لا يوجد تعريف واحد للمواد الإباحية، كما لا توجد طريقة واحدة لتجربة الجنس. المهم هو أن جميع الأشكال قائمة على الموافقة والاختيار الشخصي. إذا كانت التجربة الجنسية تُختار بوعي بين البالغين وتُعاش بأمان، فإن اعتبارها مُهينة مسألة شخصية، وليست مبرراً

للمنع. من السخافة أن يُملي أحدهم: "لا، لا يجب أن تستمتع بها بهذه الطريقة، لمجرد أنني لا أحبها". في النهاية، ينطبق هذا المبدأ على أي نشاط بشري آخر: وأجد مقارنتها بتسلق الجبال الشاق مثيرة للاهتمام مجددًا: فالبعض يجدها مُرضية للغاية، بينما قد تكون كابوسًا للآخرين. حرمان الأول من هذه التجربة يُعادل جريمة إجبار الثاني على عيشها.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أنه من المعقول افتراض أن حتى أولئك المتشككين أو غير المبالين شخصيًا بالمواد الإباحية سيُقرّون على الأرجح بأنها ليست كلها قبيحة أو بلا روح أو مُهينة. حتى لو تجاهلنا معظم المحتوى الموجود، يصعب تصديق أن معظم الناس، إذا اطلعوا على طيف واسع ومتنوع، لن يجدوا على الأقل بعض الأعمال التي تلامسهم. ليس لأنهم "منافقون"، بل لأن الخيال الإيروتيكي متنوع

ومعقد كالموسيقى أو الشعر. حتى لو قبلنا، على نحو عبثي، منطق التحريم القائل "أحظره لأنني أكرهه" (وهو منطق لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً)، فإن القياس المنطقي الضمني وراء الحظر التام سينهار.

3.2 ازدواجية المعايير الأخلاقية

في الواقع، غالبًا ما تكون فكرة أن المواد الإباحية مُهينة انعكاسًا لتقليد ثقافي عريق لطالما اعتبر الحياة الجنسية الأنثوية أمرًا يجب التحكم فيه وتقييده. وليس من قبيل المصادفة أن النساء اللواتي يمارسن المواد الإباحية غالبًا ما يُحكم عليهن بسوء، بينما يُحكم على الرجال بسوءٍ أقل بكثير، إن لم يكن حتى موضع إعجاب. هذا هو نفس النمط الذي يؤدي إلى مدح الرجل ذي العلاقات المتعددة وإدانة المرأة على نفس السلوك. ولكن إذا كانت المشكلة هي

الوصمة الاجتماعية، فإن الحل ليس حظر المواد الإباحية: بل تغيير العقلية المحيطة بها. ليست المواد الإباحية هي التي تُهين المرأة، بل المعايير الاجتماعية التي تُحمّلها عبئًا أخلاقيًا بسبب خياراتها الجنسية. هذا الحكم شكل من أشكال القمع الجنسي. هذا الإدانة ليس ظالمًا فحسب، بل يتعارض جوهريًا مع مبادئ العدالة وعدم الإدانة التي تُعلي من شأن الأخلاق المسيحية الحقة.

لكن هناك ما هو أكثر إثارة للقلق وراء الادعاء بأن المرأة "لا ينبغي" لها أن تمارس الإباحية، ليس لأنها لا تريد ذلك، بل لأن الآخرين يرون أنها لا تليق بها. هذا المنطق ليس وقائيًا: إنه تمييز جنسي، وفي نهاية المطاف لا إنساني. إنه يركز على افتراض أن النساء غير قادرات تمامًا على أن يقررن بأنفسهن ما يكرم كرامتهن أو يسيء إليها. إن قول امرأة "لا يمكنك ممارسة الإباحية" لأنها تسيء إلى ذوقك الأخلاقي لا

يختلف عن قولها "لا يمكنكِ التحدث في الأماكن العامة" أو "يجب عليكِ البقاء في المنزل والطبخ". الأمر لا يتعلق بحماية روحها، بل بمراقبة إرادتها. إن حرمان شخص ما من حقه في تحديد كرامته هو شكل أعمق من التشييء من أي فعل توافقي. تقول : "لا يُسمح لكِ بأن تكوني أنتِ، لأننا قررنا مُسبقًا من يجب أن تكوني". ولا إهانة أشد قسوة ولا غطرسة من التظاهر بحماية شخص ما بحرمانه من حقه في أن يكون على طبيعته لا أزعم أنني أتحدث باسم النساء، بل أقف بجانب من حُكم عليهن، وأؤكد كرامتهن.

يجب أن نتذكر أن الوصمة لا تستهدف فقط من يختارن مهنة الإباحية. بل إنها تصيب أيضًا، وربما بقسوة أكبر، من استكشفنها مرة واحدة، بدافع الفضول أو الرغبة أو الشعور بالحرية، أو حتى لمجرد جني بعض المال السهل، ثم مع مرور الوقت، ربما بدأن يشككن، متسائلات عما إذا كان هذا

الاختيار قد ترك أثرًا عليهن. إلى هؤلاء النساء، أود أن أقول،
بكل ما أوتيت من لطف وقوة: لم تفقدن شيئًا لا كرامتك. ولا
حقك في أن تُحبي. ولا قدرتك على أن تُرى بعيون مليئة
بالاحترام والحب الصادق والحنون لا عيب فيك، لا في
الماضي ولا في الحاضر. أولئك الذين يحكمون عليك دون...
إن الفهم يكشف حدوده فقط، لا حدودك. أنت تستحق أن
تُحب بشغف، باحترام، وبشعر. ليس "رغمًا" عما فعلت، بل
بالأحرى بسبب شجاعتك. لأن إظهار نفسك، والقول للعالم
دون خجل: "هذا أنا"، ليس مجرد كشف عن نفسك، بل
تعرية روحك. وهذا أيضًا شيء إنساني عميق، وذو قيمة
عميقة. هذا لا يعني أنه يجب اتخاذ مثل هذا الاختيار
باستخفاف. كما قلت سابقًا، "إذا كانت المشكلة هي
الوصمة الاجتماعية، فإن الحل ليس حظر المواد الإباحية:
بل تغيير العقلية المحيطة بها"، لكن هذا الهدف لا يزال
بعيدًا، وقد لا يتحقق بالكامل أبدًا. الوصمة موجودة، وإذا شعر

المرء بالضعف الشديد لتحملها باستخفاف، بسلام، فلا أعتقد أنه من الحكمة تجاهلها. لكن هذا لا علاقة له بقيمة الشخص الذي مر بهذه التجربة.

3.3) الخوف من حرية الآخرين

أنا شخصيًا، كمعظم الناس، أعيش حياةً أحاديةً عاطفيًا وجنسيًا، وأحافظ على خصوصيتي، ولا أرغب في عيش حياتي الجنسية بشكل مختلف. لكن هذا لا يجعلني أشعر بتفوقٍ على من يتخذون خياراتٍ مختلفةً عني (مثل خيارات العلاقات الجنسية غير الشرعية أو الاستعراضية التي تُميّز المواد الإباحية)، تمامًا كما لا أشعر بتفوقٍ على من يمارس الرياضات الخطرة أو يُكرّس نفسه لشغفٍ لا أمارسه. المعيار الوحيد المهم حقًا هو الموافقة الطوعية والمستنيرة من المعنيين. لماذا أقول لمن يعيشون حياتهم

الجنسية بشكل مختلف عني: "أنا مُحقٌّ وأنت مُخطئٌ"؟ ما المبدأ الموضوعي الذي يُبرر هذا الموقف؟ بأي معنى أكون مُتفوقًا أخلاقيًا؟ الحب الحقيقي لا يُهدده التعبير الجنسي، خاصةً عندما يُفهم أن الجنس والحب، وإن التقيا في كثير من الأحيان، ليسا نفس الشيء. يمكن للمرء أن يشعر بالانخراط العاطفي دون رغبة، وبالرغبة دون انخراط عاطفي. هذا ليس عيبًا في الطبيعة البشرية، بل هو جزءٌ من ثرائها. أنا أيضًا أؤمن بشدة بإمكانية وجود صداقة عميقة بين الرجال والنساء، أو في حالة الأفراد المثليين، بين الأشخاص من نفس الجنس. يحزنني عندما يشعر الناس بالحاجة إلى إضفاء طابع جنسي على كل شكل من أشكال المودة أو القرب، كما لو كانت لغتنا العاطفية الوحيدة هي الإثارة الجنسية. هناك جمال هائل في الروابط التي لا تطلب شيئًا سوى الحضور والولاء والفرح الهادئ بالتواجد من أجل الآخر. أعتقد أن هذا الاستطراد الموجز ليس في غير محله. يعني

التفكير الفلسفي أيضًا إدراك الروابط العميقة بين الموضوعات المختلفة ظاهريًا. تشمل الحرية الجنسية أيضًا الحرية في عدم ممارسة الجنس، والحرية في تنمية روابط عميقة غير جنسية، والعيش في علاقات عاطفية بدون أنماط محددة مسبقًا. هنا، أردت أن أتحدى فكرة أن بعض الروابط يجب أن تكون جنسية أو مصنفة. هذا، في الواقع، هو نفس الدافع الذي يكمن وراء الرغبة في حظر المواد الإباحية: الهوس بالتصنيف، والتصنيف، والسيطرة. بعبارة أخرى، هذه التأملات، وإن كانت شخصية، إلا أنها بالغة الأهمية، لأن قدرتنا على احترام حرية الآخرين تبدأ من قدرتنا على فهم تنوع الروابط الإنسانية. هذا الثراء في التجربة الإنسانية تحديدًا هو ما يُذكرنا بأننا لسنا في وضع يسمح لنا بالحكم.

إذا اختار شخصٌ ما طواعيةً ممارسة المواد الإباحية، ووجد الرضا في عمله ولم يتعرض لأذى، فإن السؤال الحقيقي هو: هل من حق أي شخص آخر الحكم؟ من نحن لنقول إنها "مهينة"؟ إن محاولة تشريع الأخلاق بناءً على الانزعاج الشخصي تقترب بشكل خطير من العقلية الاستبدادية، وتثير مخاوف فلسفية أوسع نطاقًا حول الحرية الفردية وسيطرة الدولة على الحياة الخاصة.

كما قال جون ستيوارت ميل ببلاغة في كتابه "عن الحرية":

< بمجرد أن يؤثر أي جانب من سلوك شخص ما بشكل متحيز على مصالح الآخرين، يصبح للمجتمع سلطة عليه، ويصبح السؤال حول ما إذا كان سيتم تعزيز الرفاه العام بالتدخل فيه أم لا، مفتوحًا للنقاش. لكن لا مجال لطرح مثل

هذا السؤال عندما لا يؤثر سلوك الشخص على مصالح أي شخص سواه، أو لا ينبغي أن يؤثر عليهم إلا إذا رغبوا في ذلك (على أن يكون جميع الأشخاص المعنيين بالغين، وبقدر طبيعي من الفهم). في جميع هذه الحالات، يجب أن تكون هناك حرية كاملة، قانونية واجتماعية، للقيام بالفعل وتحمل العواقب.

تنشأ نقاشات مماثلة في مجالات أخرى تتعلق بالاستقلالية الفردية. لنأخذ القتل الرحيم: هل يجب حرمان شخص مُطّلع وموافق من حقه في إنهاء معاناته؟ أو لنأخذ المثلية الجنسية، التي كانت حتى وقت قريب نسبياً مقيدة بناءً على حجج أخلاقية مماثلة لتلك التي تُوجّه أحياناً ضد المواد الإباحية اليوم. في بعض أنحاء العالم، لا تزال محظورة، غالباً من قبل الرجال المغايرين جنسياً (في سياقات عديدة، تميل النساء إلى إظهار المزيد من

التسامح، وفي البلدان ذات الثقافة الرجعية، نادرًا ما يشغلن مناصب قيادية على أي حال) والذين، تحديدًا لكونهم رجالًا مغايرين جنسيًا، يدركون مدى قسوة أن يجدوا أنفسهم محاصرين في عالم لا يُسمح فيه إلا بالعلاقة الحميمة مع الرجال. ومع ذلك، ورغم هذا الفهم، يشعرون بأنهم مخولون بفرض ذلك تمامًا على النساء المثليات، مانعين إياهن من حقهن في اتباع طبيعتهن والحب بحرية. ليس جهلًا، بل رغبةً في فرض ما لن يقبلن أن يتحملنه على الآخرين. وكما هو الحال في المواد الإباحية، تكشف كل هذه الحالات عن نفس الخوف الكامن من حرية الآخرين، وهوس السيطرة على ما هو مختلف.

ومع ذلك، ولأن الدفاع عن حرية المثليين بالغ الأهمية، يجب على المرء أيضًا إدراك المخاطر التي يشكلها استغلالها في تعزيز الذات. في السنوات الأخيرة، وفي

بعض السياقات الغربية، شهدنا عدداً متزايداً من الأفراد الذين، تحت ستار الدفاع عن الأقليات الجنسية، يبدون أكثر اهتماماً بإظهار التفوق الأخلاقي من اهتمامهم برفاهية من يدعون الدفاع عنهم. هذه الديناميكيات، التي غالباً ما تكون مدفوعة بالغرور لا بالفضيلة، يمكن أن تُنفّر الرأي العام، وتُسبب إرهاباً ثقافياً، بل وتُصعّب حياة المثليين أنفسهم، الذين قد يشعرون بالحرَج أو التشويه أو التهميش في المعارك الأيديولوجية. ويمكن ملاحظة ظاهرة مشابهة جداً في النشاط المناهض للعنصرية، حيث تسعى بعض الأصوات لا إلى العدالة، بل إلى الأضواء. إن النضال من أجل الكرامة والمساواة يستحق ما هو أفضل من أن يُستغلّ من قبل الأنا. وكما أشار أليساندرو مانزوني ذات مرة (الفصل 13 من كتاب "المخطوبون")، غالباً ما يحدث أن يصبح أشدّ المؤيدين حماسةً عائقاً. حقيقة لا تزال قائمة: قد يُصبح

أشدّ المؤيدين حماسةً، دون تواضعٍ أو رزانة، عقبةً في وجه القضية التي يسعون لخدمتها.

(4) هل تُحوّل المواد الإباحية الناس إلى أشياء؟

مع أهمية إدراك أن بعض الأفراد قد يجدون إشباعًا جنسيًا حقيقيًا في تجسيدهم جنسيًا، ضمن إطارٍ توافقيٍّ وحميميٍّ، إلا أن مصطلح التجسيد غالبًا ما يُستخدم بمعنىٍّ سلبيٍّ، ليُشير إلى فقدان الإرادة أو الكرامة أو الإنسانية. لكن هذين المفهومين مختلفان جوهريًا. فالتجسيد الجنسي، عند اختياره بحريةٍ وممارسته باحترامٍ متبادل، لا يُعادل التجريد من الإنسانية. فالأول قد يكون شكلًا مشروعًا للتعبير الشخصي؛ بينما الثاني انتهاكٌ للذات.

ولكن عندما نتحدث عن التجسيد في المواد الإباحية، هل نقصد حقًا الأخير؟ إذا قرر شخصٌ بالغٌ وراضٍ إنتاج المواد

الإباحية، فمن نحن لنقول إنه "يُختزل إلى شيء"؟ لو كان هذا المنطق صحيحًا، لقلنا إن العارضة تُمَوِّهَةٌ لأنها تُقدَّر لجمالياتها، أو إن الرياضي يُمَوِّهَةٌ لأن قيمته مرتبطة بالأداء البدني. لكن لا أحد يُثير هذه الاعتراضات، فمن الواضح أن قيمة الإنسان لا تُختزل أبدًا في بُعد واحد. علاوة على ذلك، فإن المواد الإباحية لا تُلغي شخصية ممارسيها. فلماذا لا تكون، بدلًا من ذلك، وسيلةً للتعبير عن فردية المرء؟

إن عبارة "أن يُنظر إليك كشيء" بحد ذاتها إشكالية. فممثلة المواد الإباحية لا تُرى كعارضة أزياء أو صدفـة فارغة: إن كونها حية وحاضرة وواعية هي تحديدًا ما يُعطي معنى للمشهد ويجعله مثيرًا. ما يُثير الرغبة ليس غياب الذاتية، بل حضورها الواعي تحديدًا، الوعي الكامن وراء النظرة، الفعل المُتعمد لإظهار نفسها. إنها ليست مُختزلة إلى شيء؛ إنها ذات تختار التلاعب برموز جمالية مُعينة. وهذا الاختيار

المُتعمد هو ما يفصل العرض الإيروتيكي عن نزع الصفة الإنسانية. لهذا السبب تحديدًا، لا يمكن للمواد الإباحية المُولّدة بالذكاء الاصطناعي، مهما بلغت من الواقعية، أن تُضاهي قيمة المواد الإباحية الحقيقية. فهي ليست مجرد صور، بل تعبيرات عن حضور بشري، عن أفراد واعين يختارون الظهور. إن العضلات الأخلاقية والعاطفية التي ستظهر قريبًا حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المواد الإباحية دليلٌ آخر على أن المؤدين لا يُنظر إليهم كأشياء، بل كأفراد واعين. لو اعتُبروا حقًا مجرد أدوات، لتحولت المواد الإباحية إلى نسخ مصطنعة. أشك بشدة في أن هذا سيحدث يومًا ما. يمكن للفن التصويري المُولّد اصطناعيًا أن يكون فعالًا في مجالات أخرى عديدة، ولكنه في المواد الإباحية تحديدًا يفشل في استبدال العنصر البشري. هناك قطاعات يُعامل فيها البشر غالبًا كأدوات قابلة للاستبدال: في المصانع، في المكاتب، في خدمة العملاء. بالطبع، لا

يوجد خطأ جوهري في الأتمتة: فاستبدال العمل البشري
بالمآلات غالبًا ما يكون علامة على التقدم، وليس فشلًا
أخلاقيًا. ولكن يجب أن نُدرِك ما تكشفه. عندما تتمكن المآلة
من أداء المهمة بكفاءة أكبر، يُهمل الإنسان دون تردد
أخلاقي، كما لو أن وجوده لا قيمة له في حد ذاته. هكذا تبدو
التشيئية الحقيقية. ومن المفارقات، أنه في عالم الإباحية
تحديدًا (وهو المجال نفسه المتهم باختزال البشر إلى مجرد
أشياء لا يمكن استبدال الوجود البشري. وتُبرز هذه
الملاحظة مغالطة الادعاء القائل بأن المؤدين يُنظر إليهم
كأشياء: فلو كانوا كذلك حقًا، لكانت نسخ الذكاء الاصطناعي
أكثر من كافية. بعبارة أخرى، حيثما يُتهم بالتشيئية بشكل
أكبر، يكون هناك في الواقع إدراك أكبر لعدم إمكانية استبدال
البشر.

في الواقع، غالبًا ما يتهم من يتهمون المواد الإباحية بـ"التشويه" بهدف وصم الجنسية الأنثوية. لماذا تُختزل المرأة التي تختار إظهار جسدها إلى مجرد شيء، بينما تُعتبر من تُخفيه "محترمة"؟ هذه العقلية لا تحمي المرأة، بل تُعاملها كطفلة. الاحترام الحقيقي لا يكمن في إخبارها بما يمكنها فعله أو لا، بل في الاعتراف بقدرتها على اتخاذ القرار بنفسها. إن إنتاج المواد الإباحية أو أن تصبح راهبة خياران مشروعان ومحترمان للغاية. من المؤسف أن يُحترم أحدهما دون الآخر. كلاهما شكل من أشكال تعريف الذات، ولا يُصبح أي منهما أكثر أو أقل نبلاً، طالما كان اختيارًا حرًا.

يستشهد البعض بكانط لاتهام المواد الإباحية باختزال الإنسان إلى مجرد شيء. لكن مبدأه الأسمى تحديدًا، الذي يأمرنا بمعاملة كل شخص كغاية، لا مجرد وسيلة، هو ما يكشف عن خلل هذه الحجة. إذا شعر شخص، وهو مدرك تمامًا

لذاته، بأن أحد أهداف حياته يتضمن العرض، فهو ليس مجرد شيء: إنه فرد يتخذ قرارات بشأن جسده وجنسانيته. الاحترام الأخلاقي لذلك الشخص يعني احترام هذا الخيار، لا قمعه. إن حرمانه من تلك الحرية، باسم دعم نموذج اجتماعي مهيمن للجنسانية لا يعترف به، يعني معاملته تحديدًا كوسيلة لتحقيق غاية لا يشاركها (أي الحفاظ على رؤية جماعية وأخلاقية للجنسانية)، بدلًا من معاملته كغاية في ذاته. وهذا، نعم، يعني في الواقع إضفاء طابع موضوعي.

قد يعترض البعض على أن المواد الإباحية، حتى مع منحها الاستقلالية والموافقة، غالبًا ما تنطوي على نوع من الإضفاء الطابع الموضوعي، وأن هذا وحده يتناقض مع مبدأ كانط القائل بعدم معاملة الشخص كمجرد وسيلة. لكن هذا المنظور مشكوك فيه للغاية. عندما نسمح لشخص بالغ، مدرك تمامًا لذاته، بالانخراط في المواد الإباحية، فإننا لا

نجبره أو نخدعه ليفعل شيئاً لا يريد، بل نسمح له بإشباع حاجة، والسعي إلى شكل من أشكال التعبير عن الذات يهمله.

عندما يقرر الشخص بوعي أن يعرض نفسه على أنظار الآخرين، حتى في شكل يتلاعب جنسياً بالتشبيء، فإنه لا يُختزل إلى وسيلة. إنه يختار غاية؛ إنه يمارس الفاعلية. في مثل هذه الحالات، يصبح الجسد لغة، شكلاً من أشكال التعبير، بل بياناً ثقافياً أو وجودياً. إذا توليت طوعية دوراً، حتى لو كان دوراً يضعني رمزياً في موضع "الوسيلة"، فأنا أبقى ذاتاً. أنا صاحب تلك اللحظة لا أرى أمر كانط تحريماً للأدوار الإيروتيكية أو التمثيلية، بل دعوة إلى احترام سيادة الشخص، خاصةً عندما تتخذ حرите أشكالاً غير تقليدية، ولكنها غير ضارة أخلاقياً. باختصار، أن تكون مرغوباً أو

مُقَدِّمًا للمتعة، كما يفعل المغنون والراقصون، لا يعني بالضرورة أن تكون موضوعًا.

لو أردنا أن ننقل كانط التاريخي إلى القرن الحادي والعشرين وسألناه عن رأيه في المواد الإباحية، لشعر بالرعب على الأرجح (ولا أستبعد أن ينطبق الأمر نفسه على ميل). سيتأثر رد فعله هذا بالمعايير الثقافية والجنسية السائدة في عصره، لا بالمبادئ الجوهرية لفلسفته الأخلاقية. لهذا السبب، أزعـم أن تطبيق أفكاره الأخلاقية الأساسية على سياقنا الحالي قد يتطلب أحيانًا الخروج عن أحكامه الشخصية لا يكمن التحدي في اتباع استنتاجات كانط، بل في البقاء وفيين لمنهجه الأخلاقي: معاملة الأشخاص كغايات، والتصرف فقط وفقًا للمبادئ التي نرغب بها كقوانين عالمية. أعتقد أنه، مع كل التناقضات الكامنة في كل إنسان، سبق كانط ميل، إلى حد ما، بعدة عقود. كتب

(من "على المبدأ القديم: قد يكون هذا صحيحًا نظريًا ولكنه لن ينجح عمليًا"):

لا يمكن لأحد أن يُجبرني على أن أكون سعيدًا على طريقته، وفقًا لتصوره لرفاهية شخص آخر. بل يمكن لكل شخص أن يسعى إلى سعادته بالطريقة التي يراها الأنسب، شريطة ألا ينتهك حرية الآخرين في السعي وراء غايات مماثلة، أي حق الآخرين في فعل كل ما يتوافق مع حرية كل إنسان بموجب قانون عالمي ممكن.

بالطبع، كانت آراء كانط حول الجنسية معقدة، ومجاله هو الفيزياء، وليس الفلسفة؛ ما أقدمه هنا هو قراءة فلسفية صادقة لمبادئه الأساسية، مطبقة على سياق حديث تغيرت فيه التحديات الأخلاقية (العديد من الحقائق التي أشير إليها هنا لم تكن موجودة، وكانت لا تُتصور في زمن كانط)،

لكن الحاجة إلى الاحترام والاستقلالية والوعي بتأثير أفعالنا على العالم لا تزال كما هي. أجرؤ على القول إن رفض كانط التاريخي المحتمل للإباحية يتناقض مع جوهر فلسفته، سواء من حيث ضرورة معاملة كل إنسان كغاية لا مجرد وسيلة، أو من حيث العمل فقط وفقًا لمبادئ يمكن للمرء أن يريدتها بشكل معقول لتصبح قوانين عالمية (في هذه الحالة، مبدأ احترام الخيارات الشخصية التي قد لا نشاركها، طالما أنها تحترم الآخرين). ما أفعله هنا هو دراسة تفسير متطور لفكره، تفسير يحافظ على جوهره الأخلاقي، لكنه يرفض الأخلاقيات المعادية للجنس التي سادت في عصر آخر. إن معاملة شخص ما كغاية لا يعني إملاء حياته عليه، بل احترام قدرته على اختيارها.

(5) هل تستغل المواد الإباحية الوحدة؟

قد يجادل البعض بأن المواد الإباحية تستغل الوحدة، لكن هذه حجة ضعيفة لسببين على الأقل.

أولاً، المواد الإباحية ليست حكرًا على الأفراد الوحيدين. فكثير من الناس في علاقات سعيدة ومترابطة بعمق يستمتعون بها كتجربة مشتركة.

ثانياً، جميع الصناعات موجودة لتلبية الاحتياجات البشرية. هل تستغل الزراعة الجوع؟ هل يستغل الأطباء المرض؟ إذا أردنا التعبير عن ذلك بهذه الطريقة، فالجواب هو نعم، لكن هذه ببساطة سمة من سمات جميع المهن. في كل مرة نذهب فيها إلى العمل، ما نفعله هو تحديداً تلبية حاجة. وهذا، بشكل عام، أمر نبيل حقاً.

في بعض الأحيان، قد لا تكون هذه الاحتياجات صحية على الإطلاق، مثل التبغ، والكحول، والوجبات السريعة،

والمشروبات السكرية، أو البرامج التلفزيونية التافهة. ومع ذلك، على عكس مواد مثل الكحول أو التبغ، فإن المواد الإباحية، على الأقل عند ممارستها بوعي واحترام، ترتبط بحاجة طبيعية وصحية. السؤال الحقيقي هو: ما المشكلة التي يحلها حظر المواد الإباحية فعليًا؟ وكيف يُحسّن حظرها حياة الرجال والنساء غير المرتبطين بعلاقات؟ الشاغل الوحيد الذي يتبادر إلى الذهن فيما يتعلق بمسألة الوحدة هو أنه في حالات نادرة، قد يعتقد الأفراد ذوو الحالة النفسية الضعيفة أن المواد الإباحية يمكن أن تحل محل التواصل البشري. ومع ذلك، وكما سبق ذكره في القسم 1.2، فإن خطر إساءة استخدامها من قبل قلة لا يبرر قمع الحرية للجميع.

في الختام، ليس كل استخدام صحيًا على قدم المساواة، فكما هو الحال مع الطعام أو الترفيه، يمكن أن يؤدي الإفراط

إلى مشاكل. لكن هذا ليس خطأ المواد الإباحية نفسها، بل هو مجرد تذكير بأن جميع المتع تتطلب التوازن والوعي.

(6) حجة "ماذا لو كانت والدتك؟"

هذا مثال كلاسيكي على المغالطة العاطفية. إن فكرة أن نشاطًا ما يصبح غير مقبول عندما يتعلق بقريب مقرب ليست حجة عقلانية، بل رد فعل عاطفي. لو كانت والدتي ممثلة إباحية، لكان ذلك خيارها، تمامًا كما لو اختارت أن تكون محامية أو رياضية أو فنانة. لكن لماذا يُشكّل ذلك مشكلةً لي؟ لو اختارت هذا المسار بمحض إرادتها، فما هو الأساس المنطقي الذي سأعتمد عليه للاعتراض؟ السؤال الحقيقي الوحيد هو ما إذا كانت ترغب في ذلك. ماذا لو أرادت والدتك تسلق جبل كي تو؟ سيُرعيني هذا الأمر حقًا، لسبب وجيه، فالمخاطر تُهدد الحياة. مع أنني ما زلت أجده

ظالمًا للغاية، إلا أنني أستطيع على الأقل أن أفهم لماذا قد تُحاول الدولة حظر مثل هذه الأنشطة عالية الخطورة لأسباب تتعلق بالسلامة. لكن ماذا عن المواد الإباحية؟ قد تنطوي على تعقيدات عاطفية وأخلاقية، كغيرها من التجارب الإنسانية، ولكن عند اختيارها بمحض إرادتها، فهي ليست ضارة بطبيعتها، ولا ينبغي اعتبارها تهديدًا للسلامة. باختصار، ردًا على سؤال "ماذا لو كانت والدتك؟" سأجيب تمامًا كما فعل تشارلي تشابلن عندما رفض بفخر اتهامًا كان يُقصد به التمييز: "لا أملك هذا الشرف". إن انخراط أحد أفراد الأسرة في نشاط مُعين لا يُغير من طبيعته الأخلاقية.

(7) حجة "ماذا لو كانت زوجتك؟"

في حين أن الكثير مما قيل في القسم السابق ينطبق هنا أيضًا، فإن هذا الاعتراض أعمق: فهو لا يناشد الأخلاق العامة،

بل شيئاً أكثر حميمية، الرابطة العاطفية بين شخصين لا يتعلق الأمر بما يسمح به المجتمع، بل بما يمكن للحب الرومانسي أن يفهمه ويحتضنه. وهذا هو بالضبط السبب في أنه يستحق اهتماماً فلسفياً متساوياً. هذا يقودني إلى التفكير في كيفية فهمي الشخصي للعلاقات والثقة والحرية، ليس كمجرد استطراد غير مناسب، ولكن لأن أي استجابة فلسفية لاعتراض "ماذا لو كانت زوجتك؟" على المواد الإباحية، تعتمد بالضرورة على كيفية تصور المرء للحب والشراسة. ما يلي ليس حكاية خاصة، بل مجموعة من المبادئ العامة، موضحة من خلال عدسة شخصية، ومع ذلك تهدف إلى التحدث عن واقع إنساني عالمي. وكما سيتضح، فإن هذه النظرة ليست ضيقة أو إلزامية: إنها تترك مساحة لجميع وجهات النظر والحساسيات العاطفية. إن وجهة نظري في العلاقات لا تقوم على الملكية، بل على الثقة والاحترام المتبادل. أنا لا أملك جسد زوجتي: *هي*

تملكه. إذا اتخذت مثل هذا الاختيار، فسيكون قرارها، ودوري ببساطة هو احترامه وفهم مشاعرهما تجاهه. الحب ليس سيطرة، ولا هو خوف من حرية الشخص الآخر. إنه ثقة وتواطؤ ورغبة في رؤية الشخص الذي تحبه يحقق ذاته بالطريقة التي تناسبها. ومع ذلك، فإن الانفتاح والصدق أساسيان في أي علاقة. وبينما لا أرى الحب امتلاكًا، أراه شراكة قائمة على الثقة المتبادلة. إذا اتخذت زوجتي مثل هذا القرار دون إخباري، فسيكون ذلك خيانة، ليس بسبب طبيعة الاختيار نفسه، ولكن لأنه ينتهك أساس الثقة الذي يدعم علاقتنا. الشفافية ضرورية: الحرية الحقيقية في الزوجين لا تعني فعل ما يريده أحدهما دون مراعاة الآخر، بل اتخاذ الخيارات بانفتاح، مع التفاهم والاحترام المتبادلين. في العلاقات العاطفية، قد يتشابك الجنس (وبشكل أعم، الحميمية الجسدية واللمس) والحب، لكنهما ليسا الشيء نفسه. يمكن للمرء أن يشارك جسده دون أن يُبوح بقلبه.

ويمكنه أن يُقدم حبًا كاملاً دون أن يسعى أبداً للمس.
جميعنا لدينا أشخاص نُقدّرهم بحبٍّ مُشرقٍ ودائمٍ، وغير
جنسيٍّ تماماً. الحميمية لا تقتصر دائماً على اللمس. أحياناً،
تكون مرتبطةً بالحضور، والولاء، أو الشهرة.

إن فكرة أن المرأة التي تُمارس الإباحية لا يُمكنها أن تحظى
بعلاقة سعيدة ومُحبة هي تحاملٌ، وليست حقيقة. سواءً
اتخذتها مهنتها، أو اختارت ببساطة استكشاف هذا الجانب
من شخصيتها ولو لمرة واحدة في حياتها، فهذا لا يُغير شيئاً.
لا يُقاس الرابط الرومانسي بالتاريخ الجنسي، بل بالحضور،
وبعمق الصلة بين روحيين. الحبّ مبنيٌّ على الألفة والدعم
والحنان، وليس على شهادات "النقاء". من يعتقد أن المرأة
لا تُحب بنفس الشغف والإخلاص لمجرد أن حياتها الجنسية
عُرِضت في المواد الإباحية، سواءً مرةً أو مراتٍ عديدة، لم
يفهم شيئاً عن الحب.

يمكن للمرأة أن تستكشف حتى أجراً وأقصى أشكال حياتها الجنسية وأكثرها تحريماً، بما في ذلك خيالات الاستسلام والظهور والانكشاف، ومع ذلك تُحتضن بحنان وولاء واحترام. سواءً شاركت جسدها مع العالم مرةً أو مراتٍ عديدة، فإنها لا تزال ملهمة لشخص ما، ومرساة لشخص ما، ومنزلاً لشخص ما. أولئك الذين يقولون عكس ذلك خلطوا بين الحب والتملك، والكرامة والتوافق. الحب الحقيقي يتخذ أشكالاً متعددة. أحدها هو اعتناق الحرية، لا خوفاً، بل برقة.

يتطلب الأمر قوةً للكشف عن نفسك، ولو لفترة وجيزة، في عالمٍ مُصدرٍ للأحكام. أن تحتضن حقيقتك حتى عندما يُشير الآخرون بأصابع الاتهام. هذه القوة ليست عيباً أخلاقياً. إنها شكل من أشكال الشجاعة. وهذه الشجاعة، تلك الصراحة المُشرقة، شيءٌ في غاية الجمال. إنها لا تستحق العار، بل

الإعجاب. إنه يستحق أن نقابله ليس بالبرودة، بل بالنوع من الحب الذي لا يطلب منك الاختباء، بل يقف بجانبك في النور، ويحملك خلال عواصف الحياة.

الزواج الأحادي العاطفي والحصرية الجنسية مفهومان غالبًا ما يرتبطان، لكنهما يظلان مختلفين. يمكن للشخص أن يشارك جسده مع الحفاظ على إخلاصه العاطفي لشريكه حصريًا لا أقول إن الحصرية الجنسية خطأ، بل على العكس، إنها خيار مشروع وقيّم للعديد من الأزواج. لكن ما يهم حقًا هو التوافق بين الشريكين في هذه النقطة. يجب أن يكون لكل زوجين حرية تحديد قواعدهما الخاصة بناءً على تفضيلاتهما وحدودهما والتفاهم المتبادل، دون ضغوط اجتماعية. يعتبر البعض الإخلاص الجنسي أمرًا أساسيًا، بينما يعتبره آخرون أكثر أهمية. يكمن السر في توافق الشريكين وعدم فرض أي منهما رأيه على الآخر. إذا اكتشف

شخصان أن لديهما احتياجات غير متوافقة في هذا الصدد،
فالأمر متروك لهما فقط لتحديد كيفية معالجة هذه المشكلة.
مع ذلك، أود أيضًا توضيح أن موقفي لا ينبع من أي "دافع
خفي" لا أهتم بالعلاقات خارج إطار الزواج. لكن هذا لا
يعني أنني أؤمن بالملكية، بل أؤمن فقط باحترام حريتها، لا
بالمطالبة بها لنفسي. بالنسبة لي، الحب هو الرغبة في
سعادة الطرف الآخر لا أرغب أبدًا في أن أكون عائقًا بين
زوجتي وتحقيقها لطموحها في الحياة. علاقتنا مبنية على
التواطؤ والثقة المتبادلة، لا على انعدام الأمن أو الخضوع أو
السيطرة. اخترنا الزواج الأحادي بحرية، لأنه يعكس هويتنا،
لكن هذا لا يعني أنني أشعر بأنني مخول بمنع زوجتي من
فعل شيء شعرت أنه مهم جدًا لها، ولا أن العلاقات التي لا
تقتصر على علاقة جنسية تكون أقل عمقًا أو إخلاصًا أو
ولاءً. ما يهم ليس ما إذا كان الزوجان يختاران الزواج
الأحادي، بل ما إذا كانت علاقتهما مبنية على الاحترام

المتبادل والموافقة والتفاهم. بعض القلوب تبقى قريبة حتى مع اختلاف الأجساد. الزواج الأحادي ليس الشكل الوحيد الممكن للحب. إنه ليس الطريقة الوحيدة لعيش علاقة. باختصار، كل خيار يتخذه البالغون بحرية يستحق الاحترام. لأن الفكرة هي بالتحديد لا يحق لأحد أن يُملي على شخص آخر ما هي الطريقة "الصحيحة" للحب.

(8) حجة "لكن أي امرأة لن ترغب في فعل ذلك أبدًا"

هناك طرق للشعور أو الاعتقاد أو الرغبة قد لا نشاركها أبدًا، لكن هذا لا يجعلها أقل واقعية أو أقل استحقاقًا للاحترام. أحيانًا يفعل الناس أشياء لا يفهمها معظم الآخرين. سائقو السباقات مثال صارخ، فالكثير منهم يقضي حياته يدفع مبالغ طائلة لمجرد المشاركة في السباق. في الواقع،

يدفعون ليخاطروا بحياتهم لا شيء يوضح بوضوح أن بعض الناس يحبون بشدة ما يراه الآخرون جنونًا محضًا.

لا عيب في وجود رغبات جنسية تقليدية، أو عدم وجودها على الإطلاق. وكما نحترم هذه التجارب، يجب علينا أيضًا أن نعرب عن احترامنا لأولئك الذين تتخذ رغباتهم أشكالًا مختلفة (مثل الرغبة في الظهور، ومشاركة حسية المرء علانية، كما يحدث في نوع الاستعراض الموجود في المواد الإباحية) وأن نجد التوازن للاعتراف بما قد لا نفهمه أو نشاركه تمامًا. المهم ليس ما إذا كانت الرغبة تتوافق مع المعايير المجتمعية، بل ما إذا كانت تُستكشف بموافقة ووعي واحترام متبادل.

بناءً على ذلك، دعونا نتوقف لحظة ونتأمل في معنى هذه الحجة تحديدًا ضد الإباحية، والتي تزعم أن النساء اللواتي

لديهن تخیلات استعراضية بالتراضي بين البالغين، سواء كانت خفيفة أو شديدة، لا وجود لهن. هذا الادعاء ليس خاطئاً فحسب: بل هو متطرف للغاية، في ضوء التنوع النفسي للبشرية، لدرجة أنه ينتمي تماماً إلى عالم السخافة. لكن الأسوأ من كل ذلك، من بين جميع الحجج ضد الإباحية، هو الأكثر بغضاً من الناحية الأخلاقية، وإثارة للاشمئزاز، وإهانة للإنسانية. هذا ليس إدانة لجميع الانتقادات الموجهة للإباحية: بعضها يثير مخاوف مهمة. ما أرفضه باعتباره منفراً أخلاقياً هو إنكار أن أي امرأة يمكن أن ترغب فيه بحرية. هذا ليس خطأ فحسب، بل هو أمرٌ شنيع أخلاقياً. ما الذي يمكن أن يكون أكثر قسوة من إخبار شخص ما بأن طريقة وجوده غير مقبولة لدرجة أنه يجب محوها من نطاق الإمكانيات البشرية؟ وأن رغباته غير مشروعة لدرجة أنه لا يمكن حتى تخيلها؟ هذا ليس مجرد

سيطرة. إنه شكل من أشكال الإبادة: محاولة لمحو ليس فقط الحرية، بل الهوية نفسها.

لهذا السبب، لا يكفي التسامح مع حرية المرأة نظريًا، بل يجب الدفاع عنها عمليًا، حتى عندما تتخذ أشكالًا تُثير وصمة اجتماعية. إذا كنت تؤمن بحق المرأة في تقرير مصيرها، فيجب أيضًا احترام حقها في إنتاج المواد الإباحية. إن القول بغير ذلك ليس نسوية، بل كراهية للنساء. يدّعي البعض حماية النساء، لكنهم لا يسمعون الصرخة الصامتة لأولئك المجبرين على دفن رغباتهم تحت طبقات من الخوف والرقابة، النساء اللواتي يعشن في مجتمعات يُعاقب فيها، بل ويُجرّم، التعبير عن حياتهن الجنسية بحرية. بما في ذلك، نعم، من خلال قمع أشياء مثل المواد الإباحية. وهذا ليس تحريرًا، بل هو خنق بارد للحرية. هذه الصرخة الصامتة موجودة، لكنها تُغرق في النفاق الأخلاقي

لمن يدّعون حماية المرأة. لقد رأينا ما يحدث عندما تُستخدم "الفضيلة" لتبرير الاضطهاد. حتى المسيح صُلب على يد حشد ظنّ أنه يفعل الصواب. التاريخ مليء بالمآسي التي ارتكبت باسم الفضيلة. هناك نساءٌ يعشن العمل في المواد الإباحية، لكنهن وُلدن في بيئاتٍ تُعاقب فيها حتى أبسط مظاهر استقلالية المرأة بعنف لا يعانين بسبب المواد الإباحية، بل لأنهن ممنوعات من ممارستها: يُكتمنها القانون، أو في أماكن أخرى لمجرد الوصمة. إذا كنا نؤمن حقًا بالحرية، فعلينا الدفاع عن حق المرأة في إظهار جسدها أو تغطيته، والتعبير عن ميولها الجنسية علانيةً، أو أن تعيشها سرًا، أو حتى عدم ممارستها على الإطلاق.

الحرية تعني الاختيار، لا الإكراه. إنكار وجود هؤلاء النساء أعمى، كإنكار معاناة الآخرين من انتهاك خصوصيتهم. ينبع كلا النوعين من المعاناة من إنكار الحرية الجنسية، ولكن في اتجاهين متعاكسين: أحدهما من التعرض غير

المرغوب فيه (وهو موضوعٌ سبق أن تناولناه في القسم الثاني)، والآخر من قمع التعبير المرغوب فيه. كلا الواقعين يستحقان اهتمامنا الكامل.

إلى من يقولون إنه يجب حظر المواد الإباحية لحماية المرأة، أسأل: هل تعتقدون حقًا أن جميع النساء يرغبن في الأشياء نفسها؟ وأن إحدى منهن لم تعاني في صمتٍ قط بسبب حرمانها من حقها في عيش رغباتها؟ هل تعتقد حقًا أنه من بين مليارات البشر على هذه الأرض، لا توجد امرأة واحدة تسهر الليل، تتوق إلى حرية أن تكون على سجيبتها دون خوف أو خجل، ربما لأنها تُكنّ خيالاتٍ جبارة، وتتوق إلى أن تُرى وتُعجب وتُشتهى بشروطها الخاصة؟ والأسوأ من ذلك، أنها تُعاني، مُعتقدةً أنها معيبةٌ في جوهرها. وأن رغباتها منحرفة، وخيالاتها مُخزية، وأن ذاتها شيءٌ يجب إخفاؤه. لكن لا عيب فيها. وهي تستحق الكرامة والحرية

نفسها التي يستحقها أي شخص آخر. ربما تحلم بأن تقول للعالم: "هذه أنا. أنا موجودة. أنا هكذا. ولا أخجل من ذلك". (قد ينطق بهذه الكلمات مؤمنٌ أو ملحدٌ يجرؤ على إعلان إيمانه في بيئةٍ مُعادية). ومع ذلك، فهي تُعاني، *بالتحديد* لأن أحدهم، في مكانٍ ما، يُحارب لحرمانها من تلك الحرية.

#الخاتمة

لا ينبغي تفسير هذا الرد على أنه دفاع غير نقدي عن المواد الإباحية، والتي قد تكون ضارة بالتأكيد في سياقات معينة، بل كحجة قوية ضد حظرها باعتبارها انتهاكًا للحرية الفردية لا أنكر وجود إشكاليات تتعلق بالمواد الإباحية، على سبيل المثال فيما يتعلق بتأثيرها المحتمل على الأفراد ذوي الهشاشة النفسية. لكن إدراك احتمالية الضرر لا يبرر الحظر. فكما هو الحال مع العديد من الأدوات الأخرى،

فإن المواد الإباحية ليست جيدة بطبيعتها ولا سيئة بطبيعتها: فقيمتها تعتمد على كيفية استخدامها، ومن يستخدمها. وبهذا المعنى، لا تختلف المواد الإباحية عن أشياء أخرى لا تُحصى، قد تكون مفيدة عند استخدامها بمسؤولية، ولكنها ضارة عند إساءة استخدامها.

في نهاية المطاف، لا تكمن القضية الجوهرية في المواد الإباحية نفسها، بل في السؤال الأعمق حول ما إذا كان ينبغي للمجتمع الديمقراطي فرض قيود أخلاقية على الأفعال التوافقية التي لا تنتهك حقوق الآخرين. الحرية الجنسية الحقيقية تعني حماية الحق في التعبير عن الرغبة، والحق في التراجع عنها. إنها تعني الدفاع عن الجريء والهادئ على حد سواء. يتجاوز هذا المبدأ الإنسانية فحسب: فمعيار المجتمع الحر ليس في مدى

حمايته لما نُعجب به، بل في مدى عدله في معاملته لما لا نُعجب به.

الحرية أساس كل حياة كريمة. وكما قال تشارلي شابلن (خطابه للبشرية): "يجب ألا نُسلم أنفسنا لمن يُملي علينا ما نفعله، وما نفكر فيه، وما نشعر به!". لهذا السبب، ليس هذا مجرد نقاش حول الصور والشاشات، بل هو نقاش حول كرامة الإنسان، واستقلاليتته، والشجاعة الأخلاقية للسماح للآخرين بالاختلاف. وفي هذا السياق، تتضح الإجابة.

إذا منعت الحرية الجنسية بالتراضي، فأنت لا تقمع مجموعة من الأفراد فحسب، بل تخون أسس الديمقراطية الحديثة ذاتها. الأفكار التي يدافع عنها هذا النص تتجذر في عصر التنوير الأوروبي، في القناعة بأن الحرية الفردية حق طبيعي يجب أن يُعاش على أكمل وجه، في ظل احترام

الآخرين. ولكن في الطرف الآخر من المحيط، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تجرأت دولة على ترسيخ الحرية والسعي وراء السعادة في القانون. ولهذه البادرة الشجاعة (وإن كانت ناقصة للغاية)، ندين بالكثير. علاوة على ذلك، إذا كانت لا تزال هناك دول اليوم حيث يمكن لشخص ما كتابة نص كهذا، ويمكن للآخرين قراءته، فذلك بفضل دماء وشجاعة وتضحيات أولئك الذين آمنوا بأن الحرية، حتى لصوت واحد، تستحق الدفاع عنها. في الأوقات العصيبة، اختاروا المخاطرة بكل شيء لنكون أحرارًا. لم يتفقوا دائمًا مع محتوى الخطاب، لكنهم آمنوا بالحق في التعبير عنه.

الحرية ليست امتيازًا للمتعارف عليه. إنه حق لكل إنسان.

كواسو آل مونتني، صيف ٢٠٢٥

أود أن أشكر زوجتي التي لطالما استمتعتُ معها، سواءً في
نزهةٍ على الجبال أو على ضفاف البحيرة، أو عند تناول
البيتزا أو العشاء الصيني، بتبادل أحاديثٍ حول هذه الأسئلة
الفلسفية (وغيرها الكثير!). هذه اللحظات أيضًا جزءٌ من هذا
النص. هذه الأحاديث من بين أكثر ما أعتزُّ به في حياتي،
حتى أكثر من حبي العميق للفيزياء والرياضيات. حضورها،
ولطفها، ورؤيتها الثاقبة للعالم هي مصادر سعادتي الحقيقية.